شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

"صحوة" حسن السنيد

رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان حسن السنيد بين النواب الأشهر من نار على علم، وهذا ناجم عن كثرة كلامهم خصوصاً وليس بفضل عملهم (ماذا يفعل أعضاء مجلس النواب عندنا غير تشريع القوانين الأقل أهمية، والثرثرة الطويلة بشأن القوانين المهمة ما يؤدي في النهاية الى ركنها على الرفوف العالية للبرلمان؟).

السيد السنيد الناشط في مجال الكلام والذي توحي ملامحه بأنه عصبي المزاج دائماً، غادر أول من أمس قاعة البرلمان منزعجاً أثناء المناقشة الخاصة بمفوضية الانتخابات التي تعرف رسمياً باسم "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات"، وهي لم تكن يوماً مستقلة. وبرر السنيد خروجه المنزعج بالقول انه وجد في المؤسسة التشريعية "جهة لتمرير قانون المفوضية الحزبية الطائفية".

بالطبع كلامه صحيح مئة بالمئة، فالمفوضية الجديدة يُراد لها من الكتل القوية في البرلمان أن تكون، أو بالأحرى تبقى، حزبية طائفية غير مستقلة.

السيد السنيد قال في المؤتمر الصحفي الذي عقده لهذه الغاية كلاماً يعادل وزنه ذهباً وأكثر في هذا الزمن العراقي الرديء. قال :"ان الدستور العراقي أعطى للهيئات المستقلة هذا الاسم (صفة المستقلة) لتكون فعلاً وقولاً مستقلة ولا تخضع لأية جهة سياسية أو حزبية، ولكن الآلية المتبعة اليوم في اختيار أعضاء المفوضية هو تأسيس لمفوضية حزبية طائفية".

وبكلام يعادل وزنه ماساً زاد النائب عن دولة القانون في القول :"ان مجلس النواب ولجنة الخبراء اتفقا على تقسيم المفوضية بين الكتل السياسية دون مراعاة الكفاءة والاستقلال، وهذا تجاوز على كل المقابلات السابقة مع المرشحين لعضوية المفوضية وهذا كان سبباً لمغادرتي القاعة كي لا أشارك بمثل تلك العملية الطائفية الحزبية التي يسعى مجلس النواب لتأسيسها".

وأكد السنيد انه سيطعن بأية انتخابات أو نتائج تصدر عن المفوضية في المستقبل "لان تلك المفوضية التي تشرع اليوم هي مفوضية غير مستقلة بكل معنى الكلمة".

أؤيد السيد السنيد في كل كلمة قالها وفي كل حرف نطق به في هذا التصريح. ولكن السؤال المهم: ما عدا مما بدا؟ فطول عمره كان مجلس النواب هكذا. لم يُشرّع أي قانون ولم يشكّل أي هيئة أو لجنة أو مؤسسة ولم يقم بأي عمل الا على أساس المحاصصة الحزبية والطائفية. فلماذا لم ينزعج وينرفز السيد السنيد من قبل؟

لماذا لم يعترض النائب السنيد على تشكيل هيئات السلطة التنفيذية وفقا لهذا الأساس؟ لماذا لم يعترض على إطاحة استقلال مفوضية النزاهة وشبكة الاعلام العراقي ومفوضية حقوق الانسان وعلى الزحف السرطاني للحكومة التي يترأسها زعيم حزبه على النقابات من نقابة الصحفيين الى نقابات العمال، فهذه كلها وليست فقط مفوضية الانتخابات يتعيّن أن تكون مستقلة تماماً عن الأحزاب والطوائف .. وعن الحكومة أيضاً.

ما عدا مما بدا ليصبح ما تمسك به برلمان النائب العصبي حسن السنيد وما التزمت به حكومة جماعة السيد السنيد على مدى ست سنوات وأكثر، مذموماً الآن وفي قضية مفوضية الانتخابات بالذات؟ أهي صحوة بعد غفوة طويلة؟ نتمنى.

مخاوف من التجسس على مسؤولين كبار داخل غرف نومهم

تهديدات بـ"مقاطع جنسية" لشخصيات حاولت سحب الثقة عن المالكي

□ متابعة /المدى

مجلس النواب.. (أرشيف)

رأى مراقبون أن رئيس الوزراء نوري المالكي سيبدأ بفتح النار على الجهات والشخصيات التي حاولت سحب الثقة عن حكومته بطريقة جديدة من خلال استخدام تقنيات حديثة في التجسس على اتصالاتهم او بزرع كاميرات صغيرة في المنازل والمكاتب لتصوير جلساتهم الخاصة او ربما حتى علاقاتهم الجنسية.

وكانت بعض الجهات قد حذرت في وقت سابق من استخدام المالكي التهديد بالاستجواب في البرلمان وبسحب الثقة عن بعض المسؤولين او حتى بفتح ملفات مسكوت عنها كعقوبة جماعية بسبب سعيهم الى اقالته عن الحكومة.

وواجه رئيس الوزراء محاولات لسحب الثقة عنه بعدما اتفقت كتل العراقية والكردستاني في شهر نسيان الماضي في اجتماعات بين اربيل والنجف على سحب الثقة عن المالكي بعد التحالف مع التيار الصدري أحد مكونات التحالف الوطني المهمة.

ويسود تخوف وحالة من الرعب بين بعض النواب الذين وقعوا على ورقة سحب الثقة من حكومة المالكي بسبب ما تسرب من معلومات عن توظيف تسجيل الافلام الجنسية المصورة من خلال اختراق منازل بعضهم، كورقة ضغط وابتزاز تلزمهم في نهاية المطاف بالتراجع عن مواقفهم.

وتحاول تلك التسجيلات المصورة المساس بسمعة بعض النواب ممن وقع لصالح سحب الثقة من المالكي، لاستخدامها ضدهم على انها تسجيلات لهم مع عشيقاتهم، وبالتالي استخدام تلك الأشرطة ورقة ضغط للتأثير في قرارهم.

يشار الى ان احد القادة السياسيين البارزين قرر ان يكون لكل نائب عراقي وقع على ورقة سحب الثقة مفاجأة، مما يعني ان كل نائب وقع على سحب الثقة مهدد بورقة ضغط ضده، ولاسيما انهم يقطنون في المنطقة الخضراء، وغالباً ما تترك الدور فارغة مما يتيح عملية وضع كاميرات المراقبة والتقاط الصور، ويعتقد ان الجهات التي تقوم بهذا العمل لديها خبرة وممارسة في هذا المجال.

من جانبه وصف النائب عن العراقية حيدر الملا استخدام بعض الجهات مقاطع فيديو وتصوير لحظات شخصية لمسؤولين بـ"الرخيصة".

واكد الملا في اتصال امس الثلاثاء مع "المدى" ان "تهديد بعض المسؤولين والشخصيات بمقاطع الفيديو امر لا يليق بكرامة وهيبة الدولة والعملية السياسية"، متابعا "حين تصل العلاقة بين الفرقاء الى هذا المستوى فهذا يعد امرا رخيصا ومحاولات بائسة".

وأوضح الملا ان "بعض الجهات تحاول خلط الاوراق من خلال اقحام السياسة في امور قضائية"، في اشارة منه الى استخدام وسائل غير قضائية لتسييس ملف قضية نائب رئيس الوزراء المطلوب بقضايا ارهاب طارق الهاشمي.

ودانت القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي، امس الاول ، تسريب شرائط مسجلة بكاميرات خفية وجدت بمكتب نائب رئيس الجمهورية المطلوب بتهمة الإرهاب طارق الهاشمي، وفي حين أكدت أن أجهزة أمنية سربت تلك الشرائط "للتسقيط السياسي والشعبي"، اتهمت وسائل الإعلام باستغلالها "لإغراض سياسية مدفوعة الثمن".

ونشرت وسائل إعلام عراقية، أمس الأول ، مقطع فيديو مسجلاً بالكاميرا الخفية التي وجدت بمكتب الهاشمي للقائه مع اياد علاوي يتحدث فيه زعيم القائمة العراقية اياد علاوي عن زيارة له إلى النجف ولقائه المرجع الديني علي السيستاني.

وكانت مصادر أمنية أكدت في تصريحات صحافية مطلع شهر آب الحالي، أن القوات الأمنية عثرت على كاميرا خفية في مكتب نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي"، مبينة أن القوة وجدت تسجيلاً في الكاميرا للقاءات بين الهاشمي وزعيم القائمة العراقية اياد علاوي ورئيس مجلس النواب القيادي في القائمة العراقية اسامة النجيفي.

فيما أفادت مصدر امنية ان الشريط المصور الذي بثته بعض وسائل الإعلام عن حديث زعيم القائمة العراقية اياد علاوي مع طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية عن رجل الدين علي السيستاني كان مفبركاً واستخدمت فيه التقنيات الحديثة لتحريف بعض العبارات الواردة في الشريط. وقال المصدر الذي لم يشأ الكشف عن هويته ان ماتم تسجيله لأحاديث الهاشمي وعلى مدى اكثر من ستين ساعة من قبل بعض الجهات الامنية التي زرعت هذه الكاميرات في مكتبه لم يبين ان للهاشمي صلة باية عملية ارهابية لان الاحاديث المسجلة كانت تتناول الوضع السياسي والخدمي بشكل عام.

ولم يستبعد المصدر الامني المسؤول قيام بعض الاجهزة الامنية بزرع كاميرات في مكاتب قادة القائمة العراقية او قيامها بذلك مستقبلاً.

واضاف ان من يستمع للحوار بين علاوي والهاشمي وعلى الرغم من رداءة الصوت يجد أن علاوي كان يتحدث للهاشمي عن تفاصيل حوار دار بينه وبين السيستاني بعد لقائهما في محافظة النجف نقل فيه استياء السيستاني من الممارسات الطائفية السياسية، والمحاصصة الفئوية، ورفضه لكل أشكال التفرقة، وان الأحزاب السياسية الطائفية قد أساءت للدين والمرجعية، ويؤكد دعم السيستاني للمصالحة الوطنية.

واضاف ان زعيم القائمة العراقية كان يتحدث ايضاً وفي الشريط نفسه عن لقائه مع السيد إسحاق الفياض الذي أبدى امتعاضه من حل الجيش واستيائه من غياب السياسة الوطنية.

وذكرت وكالة "اكانيوز" امس الثلاثاء ، بان معلومات تفيد ان احدى النائبات قد تم تصوير فيلم جنسي لها مع زوجها، وربما تؤدي مثل هذه الفظائع الى سقوط الحكومة المفاجئ.

وأشار خبراء إلى توظيف بعض البعثيين المقربين اليوم من بعض القيادات السياسية في البلاد في تصوير هذه الأفلام وزرع الكاميرات الخفية، كونهم يمتلكون الخبرة والتجربة في هذا المجال ايام النظام السابق.

وهناك بعض النواب غيّر من مواقفه تحت تأثير هذه الممارسات، حرصا على الحفاظ على كرامته وسمعته في المجتمع، حتى ان الامر بات بادرة خطرة ويثير مخاوف الجهات السياسية في البلاد.

بالمقابل تقول بعض المصادر الاعلامية ان جهات مقربة من إحدى السفارات الأجنبية في المنطقة الخضراء في بغداد سربت أخباراً عن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، لافتة إلى أنها تملك أرشيف تسجيلات ووثائق عن اغلب الساسة العراقيين الحاليين.

وأوضحت أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تزرع أجهزة تسجيل وكاميرات مصغرة في اغلب منازل ومكاتب الطواقم الحكومية"، مبينة أنها "تتنصت على كل أعمالهم ومكالماتهم". وأكدت أن الأرشيف كبير وضخم، مشيرة إلى أن فيه أموراً بمقدورها "الإطاحة بأكبر شخصيات العملية سياسية".

وأشارت الجهة المطلعة إلى "أن الإدارة الأميركية تقدم أجزاء وتفاصيل صغيرة من هذا الأرشيف لبعض الأطراف السياسية بين الحين والآخر من اجل خلق توازن في العملية السياسية تبتغيه أميركا في داخل العراق"، مبيناً "أنها من يتلاعب وفق هواها بالوضع السياسي في العراق"، حسب قولها.

وكانت وزارة الاتصالات حذرت في وقت سابق المسؤولين بان هواتفهم تحت المراقبة، وأكد وزير الاتصالات إن أكثر من ٩٠٪ من مكالمات الأشخاص والمسؤولين في الدولة العراقية مراقبة من قبل أكثر من جهة دولية لم يحددها، مبينا أن مسألة المراقبة أصبحت سهلة، ولا تحتاج إلى أجهزة معقدة أو غالية الثمن.

العراقية تحذّر من خلق أزمة جديدة ... والكردستاني يشترط الالتزام والتنفيذ

لجنة مصغرة لإعداد نظام داخلي لمجلس الوزراء

□ بغداد/محمد صباح

كشف النائب عن ائتلاف دولة القانون احسان العوادي ان التحالف الوطني شكل لجنة مصغرة لحسم النظام الداخلي لمجلس الوزراء والتي تضم كلا من وزير التعليم العالي علي الاديب ،ووزير التخطيط علي شكري،ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني،ورئيس ائتلاف دولة القانون خالد العطية ووزير الدولة لشؤون مجلس النواب صفاء الصافي وتكون هذه اللجنة تحت متابعة خالد العطية للتنسيق بينها وبين التحالف الوطني.

الى ذلك اعتبرت القائمة العراقية "تشكيل لجنة لوضع النظام الداخلي لمجلس الوزراء مقتصرة فقط على وزراء التحالف الوطني اقصاء وتهميشاً وخلق ازمة جديدة بين الكتل السياسية".

في حين اشار التحالف الكردستاني الى "ان موضوع النظام الداخلي لمجلس الوزراء هو احد بنود اتفاقية اربيل على رئيس الوزراء الالتزام به".

ففي مقابلة مع "المدى" قال النائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي،ان التحالف الوطني شكل لجنة ثلاثية خاصة من داخل لجنة الاصلاح لمتابعة مرشحي الوزارات الأمنية لحقيبتي الدفاع والداخلية ،لافتا الى ان مهمة هذه اللجنة تقتصر على استلام جميع اسماء المرشحين لهذه الوزارات وتقييمها ومراجعتها.

وأضاف الاعرجي وهو عضو الهيئة السياسية للتحالف الوطني "ان هذه اللجنة لم تستلم لحد هذه اللحظة اي مرشح لاي منصب امني ومن جميع الكتل السياسية بضمنها التحالف الوطني، منوها الى ان من المرجح ان يقدم رئيس الوزراء بعض الأسماء التي طرحت لوزارة الدفاع من قبل العراقية ومن ثم يقوم بارسالها الى اللجنة الثلاثية للنظر فيها وتقييمها وكذلك الامر ينطبق على مرشحي الداخلية، فان حظيت بالمقبولية من التحالف ستقدم للبرلمان عن طريق رئيس الوزراء" .

ومنح البرلمان العراقي في جلسته التي عقدت في ٢١ من كانون الأول ٢٠١٠من العام ، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي، كما شهدت الجلسة أيضا أداء اليمين الدستورية من قبل رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وفقا للمادة ٧٩ من الدستور العراقي. وبلغ عدد الوزارات التي صوت عليها ٣٨ وزارة من بينها تسع وزارات بالوكالة وهي وزارة الداخلية والدفاع والأمن الوطني التي أوكلت إلى رئيس الوزراء، ووزارة التجار التي أوكلت إلى نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، والكهرباء أوكلت إلى نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، ووزارة المرأة أوكلت إلى وزير الخارجية هوشيار زيباري، ووزارة الدولة لشؤون المصالحة أوكلت إلى وزير التعليم العالي علي الأديب، في حينها انذاك، والبلديات أوكلت مهامها إلى وزير الإسكان محمد صاحب الدراجي، وأخيرا وزارة منظمات المجتمع المدني إلى وزير الهجرة والمهجرين ديندار نجمان، ومن بين الوزارات أيضا ١٢ وزارة دولة. وقال الأعرجي "ان من بين الخطوات المهمة التي اتخذها التحالف الوطني نحو الاصلاح هي تشكيله لجنة لوضع نظام داخلي لمجلس الوزراء وبالتنسيق مع بعض الوزراء التابعين الى التحالف الوطني والمعنيين بهذا الموضوع". مضيفاً "أن التحالف شكل لجنة لوضع ورقة تضم جميع المكونات بينها التيار الصدري لاستيعاب كافة المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية والحكومة والدولة".

الى ذلك اوضح النائب عن ائتلاف دولة القانون،احسان العوادي ،لـ"المدى"ان جدول اعمال لجنة الاصلاح التي شكلها التحالف الوطني مؤخراً يتضمن وجود لجنة تضم في عضويتها كلاً من وزير التعليم العالي علي الاديب، ووزير التخطيط علي شكري، ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، ورئيس ائتلاف دولة القانون خالد العطية ووزير الدولة لشؤون مجلس النواب صفاء الصافي وتكون هذه اللجنة تحت متابعة خالد العطية للتنسيق بينها وبين التحالف الوطني". وزاد"ان من النقاط الخلافية بين الكتل السياسية هو عدم الانتهاء من اعداد صيغة نهائية للنظام الداخلي لمجلس الوزراء الذي ينظم الية حضور الوزراء واتخاذ القرارات وادارة جلسات مجلس الوزراء ،لافتا الى ان النظام الداخلي يشمل ايضا صلاحيات رئيس مجلس الوزراء وكذلك تحديد صلاحيات نوابه واعمالهم ومهامه".

وكان ائتلاف العراقية قد طالب في وقت سابق بالإسراع في إقرار نظام داخلي لمجلس الوزراء العراقي، متهما رئيس الوزراء نوري المالكي بعرقلة اقرار نظام داخلي للمجلس بغية التفرد بالقرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء.

وكانت اتفاقية اربيل التي تمخض عنها تشكيل الحكومة الحالية قد تضمنت ضرورة اقرار نظام داخلي جديد لمجلس الوزراء في الجلسات الاولى لانعقاده، ويعتقد زعماء ائتلاف العراقية ان من بين النقاط التي تضمنتها الاتفاقية ولم يتم تنفيذها بعد هي عدم إقرار نظام داخلي جديد للمجلس.

يذكر أن إقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء لا يقتضي مصادقة مجلس النواب العراقي عليه.

وبشأن حسم ملف الوزارات الأمنية من قبل التحالف الوطني ،اكد العوادي "ان هناك تنسيقا مع الكتل السياسية المعنية لحسم هذه الملفات العالقة والخاصة بالدفاع والداخلية والمخابرات،منوها الى كل مرشح يجب ان يحظى برضا ومقبولية جميع الكتل السياسية".

وكشف عن وجود اسماء مؤهلة داخل التحالف الوطني لشغل منصب وزير الداخلية، لكنها لم تطرح بشكل رسمي لحد الان .

بالمقابل اعتبرت القائمة العراقية التي يتزعمها اياد علاوي، تشكيل لجنة لوضع النظام الداخلي لمجلس الوزراء والاقتصار على وزراء التحالف الوطني هو اقصاء وتهميش وخلق ازمة جديدة بين الكتل السياسية ومنها العراقية والتحالف الكردستاني.

وذكر النائب عن العراقية نبيل حربو لـ"المدى" ان القائمة العراقية مصرة على ضرورة الانتهاء من نظام داخلي لمجلس الوزراء في الفترة الحالية من اجل تنظيم عمل مجلس الوزراء وايجاد آلية مناسبة للتعامل مع جميع الامور المتعلق به. وتابع"ان العراقية ترحب بتشكيل لجنة من قبل التحالف الوطني لغرض الانتهاء من اعداد الصيغة النهائية للنظام الداخلي لمجلس الوزراء، محذرا في الوقت نفسه من اقصاء وتهميش وزراء العراقية والتحالف الكردستاني بعدم مشاركتهم واخذ رايهم في كتابة النظام الداخلي".

اما بخصوص تقديم مرشح الدفاع من قبل العراقية ،كشف حربو "ان هناك توجها لدى رئيس الوزراء بتقديم اسماء لم تقدمها العراقية مسبقا ولا حتى حاليا ،مبينا ان المالكي لديه مشاورات مع العرقية البيضاء والحرة لتقديم اسماء بديلة عن اسماء العراقية وهذا يعد انتهاكا لجميع الاتفاقيات الموقعة بين الكتل السياسية".

■ المدى برس

ائتلاف دولة القانون.. (أرشيف)

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون